



طارق حرب

اتفاق صدام وتركيا .. أثراً بعد عين

سمعنا ان البعض من اشباه المحللين وانصاف السياسيين كان تركيا اكثر من الاتراك عندما برر دخول القوات التركية بوجود اتفاق بين العراق وتركيا دون ان يعلم ان مثل هذا الاتفاق قد انتهى منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية سنة 1988 ولم يتول صدام تجديده لانه ضمن تأييد تركيا للعراق في حرب صدام مع ايران وبما ان الحرب قد انتهت فلم يجدد صدام هذا الاتفاق كذلك لم تتول الحكومات العراقية منذ سقوط صدام سنة 2003 لحد الان تجديده هذا الاتفاق وكان صدام يحاول الغاء هذا الاتفاق فعليا لكن بسبب انشاء المنطقة المحمية في شمال العراق عجز عن انهاء هذا الاتفاق واقعيا كذلك فان هذا الاتفاق بين صدام وتركيا لا يمكن ان يعتبر اتفاقية بالمعنى المحدد موجب دستور 1970 الذي كان نافذا لحين سقوط صدام ولا يمكن كذلك ان يعتبر اتفاقية بموجب قانون عقد المعاهدات السابق رقم (111) سنة 1979 كذلك لا يمكن ان يعتبر هذا الاتفاق اتفاقية بموجب قانون عقد المعاهدات الجديد رقم (35) لسنة 2015 لانه اشترط في المادة (17) موافقة مجلس النواب باغلبية الثلثين على عقد المعاهدات الامنية والعسكرية ومعاهدات الحدود والمعاهدات التي تمس السيادة كما ان الاتفاق المبرم بين صدام وتركيا لا يعتبر اتفاقية بموجب القانون الدولي لان هذا الاتفاق لم يتم ايداعه لدى الامانة العامة للأمم المتحدة طبقا لاحكام المادة (102) من ميثاق الامم المتحدة وطبيعي ان هذا الاتفاق يخالف الدستور الحالي وبالتالي فان دخول القوات التركية تحت ذريعة الاستشارة او التدريب او القتال يخالف احكام القانون الدولي ويخالف احكام الدساتير والقوانين العراقية بصرف النظر عن الهدف من انتهاك السيادة العراقية وان حكومة اقليم كردستان لا علاقة لها بهذا الموضوع لان هذا الموضوع من المواضيع الامنية من اختصاص الحكومة الاتحادية في بغداد طبقا للمادة (110) من الدستور كما ان قرار مجلس الامن الدولي الاخير الذي تم اتخاذه قبل اسبوع (2249) لم يعط للدول انتهاك سيادة واستقلال الدول الاخرى بحجة محاربة الارهاب .

العراقية . بغداد

اصدرت المحكمة الاتحادية العليا ، الاثنين ، تفسيراً للمواد الدستورية المتعلقة بإنجاز عملية الاستجواب داخل مجلس النواب. وقال المتحدث الرسمي للسلطة القضائية القاضي عبد الستار بيرقدار في بيان تلقته(العراقية) إن "المحكمة الاتحادية العليا نظرت اليوم في طلب مقدم من الامانة العامة لمجلس النواب لتفسير النصوص المتعلقة بعملية الاستجواب. والتي جاءت في المادة (61/ سابع-ج)، والمادة (61/ثامنا- أ) من الدستور، مضيفا أنها "قد اصدرت قرارا بذلك". وبموجب القرار فإن " الاستجواب يجب أن يكون موافقا لما نصت عليه المادة (61/سابع- ج) من الدستور، لافتا إلى أنه " يقدم بطلب تحريري إلى رئيس مجلس النواب من أحد النواب بموافقة 25 عضوا". وتابع القرار أن "مقدم الطلب أو من ايدته بإمكانه سحب طلبه لعدم وجود مانع قانوني أو دستوري من أن يسحب هذا الاستجواب". وأوضح أن "سحب احد مقدمي الطلب من العدد البالغ (25) عضواً يؤدي إلى الاخلال بالنصاب الذي حددته المادة (61/سابع- ج) من الدستور، لافتا إلى أنه "عندئذ يصبح الطلب غير مستوف لشروطه التي أوجبهها الدستور، وفي هذه الحالة يكون الاستجواب ملغياً وان تبلغ أطرافه بالموعد المحدد". وأكد القرار " انه اذا كان طلب الاستجواب مستوفياً لشروطه فيبأشر مجلس النواب بإجرائه وفق الدستور"، مشيراً إلى أن "العملية لا تجرى الا بعد مرور سبعة ايام على الأقل من تقديم الطلب". وأشار إلى أنه "بعد انتهاء الاستجواب وتدقيق الاجوبة ومقارنتها مع الادلة المقدمة فإن مجلس النواب يبنى قناعته بوجهة نظر المستجوب منه اثر مناقشته". وأضاف قرار المحكمة الاتحادية أن الاقتناع من

عدمه "يطرح للتصويت فاذا صوت المجلس بالأغلبية المطلقة (اغلبية عدد الحاضرين) بعد تحقق النصاب القانوني على قناعته بأجوبة المستجوب فيكون الموضوع منتهياً". واستطرد أنه "في حال عدم قناعة المجلس بالأجوبة فينتقل إلى الخطوات الاخرى بسحب الثقة من الوزير بالأغلبية المطلقة"، ويعدّ الوزير مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة"، مشيراً إلى عدم امكانية " طرح موضوع سحب الثقة من الوزير الا بناء على رغبة المجلس أو بناء على طلب موقع من خمسين عضواً". وأردف "اما في حالة سحب الثقة عن رئيس

داخل اروقة مجلس النواب

المحكمة الاتحادية توضح اليات استجواب مجلس الوزراء



مجلس الوزراء ولخطورة ذلك في الحياة السياسية للبلاد وما ينتج عنها من سحب الثقة عن جميع الوزراء وتحويل مجلس الوزراء إلى مجلس تصريف الاعمال لحين تشكيل مجلس وزراء جديد فقد اشترط الدستور أن يكون طلب سحب الثقة مقدماً من رئيس الجمهورية، كما أجاز الدستور لمجلس النواب بناء على طلب (1/5) خمس عدد أعضائه سحب الثقة أيضاً". وكما ذكر القرار أن "لا يجوز تقديم هذا الطلب الا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء وبعد سبعة ايام على الاقل من تقديم الطلب".

مجلس الوزراء ولخطورة ذلك في الحياة السياسية للبلاد وما ينتج عنها من سحب الثقة عن جميع الوزراء وتحويل مجلس الوزراء إلى مجلس تصريف الاعمال لحين تشكيل مجلس وزراء جديد فقد اشترط الدستور أن يكون طلب سحب الثقة مقدماً من رئيس الجمهورية، كما أجاز الدستور لمجلس النواب بناء على طلب (1/5) خمس عدد أعضائه سحب الثقة أيضاً". وكما ذكر القرار أن "لا يجوز تقديم هذا الطلب الا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء وبعد سبعة ايام على الاقل من تقديم الطلب".

158 مليار دينار إيرادات الضمان الاجتماعي

بالاستثمارات المالية، وتسديد اشتراكات الضمان ونسبة المبالغ المتحققة من ارباح الشركات وكذلك بدلات الايجار للعقارات التابعة للدائرة بموجب قوانين منها قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم 21 لسنة 2013 الذي ينظم كيفية استثمار عقارات دوائر الدولة من خلال عرض عقارات الدائرة للإيجار او الاستثمار".

ولسفت البيان إلى ان "اول قانون للضمان الاجتماعي هو قانون رقم 27 لسنة 1956 الذي نص على الادخار والتأمين الإلزاميين، ثم صدرت بعده عدة قوانين وتعديلات وصولاً إلى قانون رقم 39 لسنة 1971 الذي يتم العمل به حالياً.

الخدمات ويتحقق من خلال إدامة وتطوير أموال صندوق تقاعد وضمان العمال". وأضاف ان "دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في الوزارة حققت إيرادات بلغت 158 مليارا و585مليونا و684 ألف دينار، ابتداء من العام الحالي ولغاية نهاية شهر أيلول"، موضحا أن "المشاريع المشمولة بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 39 لسنة 1971، في قطاعات العمل الثلاثة الخاص، والمختلط، والتعاواني ، بلغت 47 ألفا و873 مشروعا موزعة بين بغداد والمحافظات". وأشار إلى ان "عوائد الضمان الاجتماعي تتمثل

العراقية . بغداد

استحصلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، اكثر من 158 مليار دينار إيرادات الضمان الاجتماعي للعمال في بغداد والمحافظات عدا اقليم كردستان خلال الاشهر التسعة الماضية. وذكر بيان للوزارة، تلقت(العراقية) نسخة منه إن "الوزارة تسعى إلى تأمين وتوسيع مزايا الضمان الاجتماعي بوصفه حقا من حقوق الإنسان الذي يضمن العيش بكرامة"، مشيرا الى ان "توسيع مزايا فروع الضمان يتمثل بالضمان الصحي، وضمان إصابات العمل، وضمان التقاعد، وضمان

معصوم يرحب بالدعم الدولي

المانيا تؤكد حرصها على استقرار العراق



العراقية . بغداد

أكد رئيس الجمهورية فؤاد معصوم على أهمية أن تكون العلاقات الثنائية بين العراق والمانيا علاقات صداقة متينة في جميع المستويات، مثمنا موقف المانيا الداعم للعراق في حربه ضد داعش الارهابي.

وذكر بيان رئاسي تلقت(العراقية) نسخة منه ان "تلك جاء خلال استقباله يوم امس في قصر السلام ببغداد وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير والوفد المرافق له، ورحب الرئيس معصوم به معبّراً عن امتنانه لالمانيا لما قدمته من مساعدات عسكرية ولوجيستية وانشائية للعراق في حربه على الارهاب، وضرورة توسيعها.

وتابع البيان انه "تم التباحث خلال اللقاء حول تدعيم العلاقات بين البلدين الصديقين، فضلا عن آخر المستجدات على صعيد مواجهة تهديدات داعش وضرورة توحيد جميع الجهود الدولية من اجل مقارعته وضرب خلاياه النائمة في العالم وتخفيف منابغها". وأشار رئيس الجمهورية بحسب البيان إلى أن "الشعب العراقي بمختلف انتماءاته القومية والدينية والمذهبية يقف صفاً واحدا ضد عصابات داعش الظلامية والجهود المبذولة مستمرة لانجاح مشروع المصالحة المجتمعية وإعادة اعمار المناطق المتضررة نتيجة الاعمال الارهابية وتمكين النازحين من العودة إلى مناطق سكنهم وتأمين حياة كريمة لهم".

من جانبه عبر الوزير الألماني في البيان ذاته عن "سروره بالنجاحات التي يحققها العراق وهو في الخندق الامامي للجبهة العالمية الموحدة ضد الارهاب، مجددا استمرار دعم بلاده للعراق وازدياده في مختلف الصعد".

وبيّن أهمية هذه النجاحات العسكرية سيما التي تحققت في سنجار، مشيراً إلى أن بلاده بصدد توسيع دعمها في مجال الخدمات وبناء عدة مستشفيات فيها لتشجيع الاعمار وعودة العوائل المهجرة إليها.

و أشار شتاينماير الى ان "المانيا تحرص وباهتمام على تعزيز علاقاتها مع العراق، موضحا اهمية ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق بموازاة متابعة الحرب على داعش، مشيدا بالجهود التي يبذلها الرئيس معصوم على طريق انجاح الاصلاحات السياسية والادارية التي تقوم بها الحكومة العراقية، كما عدّها ضرورية لبناء ادارة عصرية".

الانظمة البرلمانية الحديثة

إئتلاف المالكي:توجه كتلة علوي للمعارضة "أمر صحي"

العراقية . بغداد

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيhood ،الاثنين، بأن توجه ائتلاف العراقية بزعامة ايباد علوي الى المعارضة البرلمانية سيكون "أمرا صحيحا"، مبيّناً أن جميع الانظمة البرلمانية تشهد وجود معارضة لمراقبة وتقويم عمل الحكومة. وقال الصيhood "اننا سنرحب بقرار ائتلاف العراقية فيما اذا توجه الى المعارضة البرلمانية لافتا الى ان القرار "أمر صحي" للتجربة البرلمانية في العراق"، موضحا ان "جميع الانظمة البرلمانية تشهد وجود معارضة لمراقبة وتقويم عمل الحكومة". وبيّن النائب عن ائتلاف دولة القانون بأن "حصة ائتلاف العراقية في تشكيل

الحكومة كانت منصب نائب رئيس الجمهورية بالإضافة الى حقيبة وزارية واحدة"، مشيراً " الىاصلاحات الاخيرة لرئيس الوزراء تضمنت الغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية وهذا الامر لم يحسم بعد واما الحقيبة الوزارية فقد تم اعفاء مرشحهم لوزارة التجارة على خلفية قضايا فساد مالي واداري". ودعا الصيhood ائتلاف العراقية الى تقديم مرشح بديل يتمتع بالنزاهة والكفاءة لإدارة وزارة التجارة . وأعلن ائتلاف الوطنية، يوم امس الاول عن عقده اجتماعا طارئا برئاسة زعيمه ايباد علوي، فيما أشار الى أنه قرر رهن مشاركته بالحكومة بتنفيذ "المطالب المشروعة" ومنحه "استحقاقه الانتخابي".

العراقية . بغداد

كشفت عضو اللجنة المالية النيابية ماجدة التميمي عن" جمع 86 ملف فساد يدين وزير الكهرباء قاسم الفهداوي"، مبيّنة " ارسالها 36 ملف الى هيئة النزاهة للتحقيق ، وهناك 50 ملف اخر سيرسل الايام المقبلة". وقالت التميمي ان" هناك 86 ملف فساد يدين وزارة الكهرباء قاسم الفهداوي ، مؤكدة " ارسالنا الى النزاهة 36 ملف للتحقيق ، وهناك 50 ملفا موجود بجورتي سنرسلها قريبا

" . واوضحت ان" الملفات لم ترسل جميعها الى النزاهة لحسمها ومتابعتها بشكل سريع ، عمل هيئة النزاهة ، وهي بدورها تعمل بجد وأثبتت التقارير مصداقية ما ذهبناليه ". وأشارت الى ان ملف الكاميرات التي كشفناه في وقت سابق اثبتت التقارير ان الشركات التي تم شراء الكاميرات منها وهمية وليست موجودة"، لافتة الى ان هيئة النزاهة اكدت ان الملفات في منتهى الدقة والنزاهة".

600 جندي، بموافقة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، فيما حملت النائية عن إئتلاف دولة القانون عالية نصيف، رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني والسعودية بالتآمر على البلاد واعطاء الضوء الاخضر لتكريا لاجتياح البلاد.

محافظة نينوى. ودعا رئيس الوزراء حيدر العبادي في بيان صادر عن مكتبه الاعلامي ، تركيا الى احترام علاقات حسن الجوار والانسحاب فورا من الاراضي العراقية. فيما حذرت حركة عصائب أهل الحق، رئيس الوزراء حيدر العبادي من مغبة التهاون في دخول القوات التركية الى العراق، مؤكدة ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى خلق الفوضى في العراق من خلال افتعال الازمات".

التميمي :86 ملف فساد يدين وزير الكهرباء

